

تحرك عاجل

رجلٌ يواجه الإعدام بعد محاكمةٍ فادحة الجور

يواجه رجلٌ شيعي خطرًا وشيكًا بإعدامه في المملكة العربية السعودية، بعد استنفاده لكافة سبل الطعن على الحكم بحقه؛ إذ حُكِّم عليه بالإعدام، بعد محاكمةٍ فادحة الجور. ويزعم أنه قد تعرض للتعذيب لإرغامه على "الاعتراف"، إلا أنه لم يُجر ما يلزم من التحقيقات بشأن ما زعمه.

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بالعاصمة الرياض، حكمًا بإعدام يوسف علي المشيخص، البالغ من العمر 42 عامًا، في 7 يناير/كانون الثاني 2016، لاتهامه بارتكاب جرائم، تضمنت "القيام بتمرد مسلح ضد الحاكم"، و"زعزعة الأمن وإثارة الفتنة من خلال الانضمام إلى جماعة إرهابية"، و"المشاركة في أعمال شغب". وعقب استئناف الحكم في 1 فبراير/شباط 2016، علم ممثله القانوني بأن "محكمة الاستئناف" و"المحكمة العليا" كلتاهما قد أيدتا الحكم. كما قد أُرسِلت القضية بعد ذلك إلى وزارة العدل في 20 إبريل/نيسان 2016، مما قد أثار المخاوف إزاء مصادقة الملك على الحكم، ومن ثم، إعدام يوسف المشيخص في أي لحظة.

ووفقًا لما جاء بالقرار النهائي، يبدو أن المحكمة الجزائية المتخصصة قد استندت في قرارها إلى "الاعترافات" الموقَّعة، التي يزعم يوسف المشيخص أنها قد انتزعت منه تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛ إلا أن المحكمة لم تجر تحقيقًا شاملًا بشأن هذه المزاعم. فخلال الثلاثة أشهر الأولى من احتجازه بمعزلٍ عن العالم الخارجي، نُجِّب به داخل الحبس الانفرادي واستُجوب مرارًا وتكرارًا. كما أخبر المحكمة بأنه قد تعرض للحرمان من النوم، والتعليق من السقف، والضرب بعصا من الخرزان وسلك كهربائي على مناطق مختلفة في جسده، وقد كُبلت يده، وأرغم على الانبطاح أرضًا، بينما انهال عليه أربعة ضباط من المديرية العامة للمباحث، بالضرب المبرح. وبموجب القانون الدولي، فإنه يجب استبعاد الأقوال المُنتزعة نتيجة التعذيب أو سوء المعاملة أو غير ذلك من ضروب الإكراه، من الأدلة المأخوذ بها في إجراءات المحاكمة.

ويُذكر أنه قد أُلقي القبض على يوسف المشيخص في 26 فبراير/شباط 2014 بمدينة رأس تنورة، وثم اقتيد إلى سجن "المديرية العامة للمباحث" بالدمام، كلتيهما تقع في المنطقة الشرقية. وقد احتجز داخل الحبس الانفرادي، كما لم يحصل على تمثيل قانوني، خلال جلسات استجوابه. ولا يزال مُحْتَجَرًا داخل السجن ذاته.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو العربية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:



- حث السلطات السعودية على إلغاء إدانة يوسف علي المشيخص وحكم الإعدام الصادر بحقه، نظراً لما أُثير من بواعث القلق العميق حيال نزاهة محاكمته؛ وعلى إعادة محاكمته بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، إذا ما توفرت أدلة مقبولة وكافية تدينه، دون اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام؛
- دعوة السلطات إلى الأمر بإجراء تحقيقٍ عاجل يتسم بالحيادة والاستقلالية والفعالية، بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- حث السلطات على إصدار أمر رسمي فوراً بوقف تنفيذ أحكام الإعدام، تمهيداً لإلغاء عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 11 يناير/كانون الثاني 2017 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: (عبر وزارة الداخلية)

+966114033125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزير الداخلية

وزارة الداخلية، ص.ب. 2933، طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

فاكس : +966114033125

تويتر : @M_Naif_Alsaud

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

وزير العدل

معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني

وزارة العدل، ص.ب 7775،

شارع الجامعة، الرياض 11137،

المملكة العربية السعودية

فاكس : +402031/966114011741

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

رجلٌ يواجه الإعدام بعد محاكمةٍ فادحة الجور

معلومات إضافية

لطالما كان يعاني السعوديون بالمنطقة الشرقية من المملكة، التي تقطنها أغلبية شيعية، من التمييز والمضايقة من قبل السلطات. ولهذا، قاموا بتنظيم مظاهرات، مستلهمين في ذلك الاحتجاجات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2011، للاحتجاج على مضايقة الأفراد من الطائفة الشيعية واعتقالهم وسجنهم، لمعاقتهم على أنشطة كالاحتفال بالمناسبات الدينية لدى الشيعة، وخرق القيود المفروضة على بناء "الحسينيات" والمدارس الدينية الشيعية، والتعبير عن دعمهم للمُحتجين في البحرين.

واتخذت السلطات السعودية تدابير قمعية ضد من يُشتبه بمشاركتهم في الاحتجاجات، أو بتأييدهم لها، أو بتعبيرهم عن آراء تنتقد سلطات الدولة. فاعتُقل المُحتجون بمعزلٍ عن العالم الخارجي لأيامٍ أو أسابيعٍ في المرة الواحدة، دون توجيه تهمٍ إليهم، وقد قال بعضهم إنهم قد تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما قد قتلت قوات الأمن ما لا يقل عن 20 شخصًا، في ظل الاحتجاجات بالمنطقة الشرقية منذ عام 2011، بينما سجنّت المئات الآخرين. وفي 2 يناير/كانون الثاني 2016، أُعدم الشيخ نمر النمر، إلى جانب 46 سجينًا آخرين؛ حيث كان واحدًا من عشرات المحكوم عليهم بالإعدام، على خلفية الاحتجاجات في عامي 2011 و2012. ويُذكر أن ثلاثة أشخاصٍ منهم، لا يزالون في انتظار تنفيذ أحكام الإعدام، كان قد أُلقي القبض عليهم، بسبب جرائم ارتكبت، بينما كانوا دون سن الـ18 عامًا، وقالوا إنهم تعرضوا للتعذيب لإكراههم على الإدلاء بـ"اعترافات". وأحد هؤلاء الثلاثة، ابن شقيق الشيخ نمر النمر، علي النمر. (انظر التحرك العاجل رقم UA 143/14،

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/014/2014/ar/> والتحرك العاجل رقم UA

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/2671/2015/en/>، 229/15).

وحرّي بالذکر أن إجراءات المحاكم في المملكة العربية السعودية لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فنادرًا ما يُسمح للمتهمين بتوكيل محامين يمثلونهم رسميًا. وفي كثيرٍ من الأحيان، لا يُبلغ المتهمون بسير الإجراءات القانونية ضدهم. كما قد يُدان المتهم، استنادًا فقط لـ"اعترافات" انتزعت منه بالإكراه أو تحت وطأة التعذيب.

وبناءً على ما سبق، فقد اتبع احتجاج يوسف المشيخص ومحاكمته نسقًا مشابهًا؛ إذ أودع داخل الحبس الانفرادي، عقب اعتقاله، لما يقرب من ثلاثة أشهر، ومُنع من الاتصال بأسرته أو الاستعانة بممثل قانوني. وخلال تلك الفترة، استُجوب مرارًا وتكرارًا، وكما يزعم، تعرض للتعذيب لإرغامه على "الاعتراف"؛ ثم نُقل من السجن السياسي بالدمام، إلى

المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض، لبدء محاكمته في 2 أغسطس/آب 2015. وقد حضر جلسة الاستماع الأولى بمفرده، حيث لم يُبلغ ممثله القانوني حتى بشأن جلسة المحاكمة، حيث لم يعلم بها إلا عندما أخبره يوسف المشيخص، أثناء مكالمتهما الأسبوعية. ويزعم أنه تعرض للتعذيب أثناء جلسات الاستجواب، لإرغامه على "الاعتراف"، كما يزعم أيضًا أنه قد هُدد بالمزيد من التعذيب، قبل اقتياده إلى المحكمة لتأكيد اعترافاته أمام القاضي. وعلى الرغم من أن المحكمة الجزائية المتخصصة قررت الحكم عليه بالإعدام، مستندةً بقدرٍ كبيرٍ إلى هذه الاعترافات، لم تُجر المحكمة ما يلزم من التحقيقات حول مزاعم تعرضه للتعذيب. فوفقًا لما جاء في القرار النهائي، استبعدت المحكمة الجزائية المتخصصة جميع مزاعمه، مستندةً فقط إلى تقريرٍ طبي قدمه المركز الطبي بسجن المديرية العامة للمباحث، حيثما اعتُقل وتعرض للتعذيب لإجباره على الاعتراف. وعندما طلب ممثله الاستعانة برأيٍ مقابل يصدره طبيبٌ مستقلٌ، رفض القاضي، قائلاً: "هذا كل ما لدينا".

هذا، وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الأوقات لأن عقوبة الإعدام تعتبر ضرباً من ضروب العقاب القاسي واللاإنساني والمهين؛ بغض النظر عن المتهم، أو الجريمة، أو الإدانة أو البراءة، أو طريقة تنفيذ الإعدام. وتُعد المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي يُنفذ فيها أكبر عددٍ من أحكام الإعدام، حيث أُعدم ما يربو على ألفي شخصٍ في فترة ما بين عامي 1985 و2016.

الاسم: يوسف علي المشيخص

الجنس: ذكر

التحرك العاجل: UA 270/16 رقم الوثيقة: MDE 23/5236/2016 المملكة العربية السعودية بتاريخ: 30
نوفمبر/تشرين الثاني 2016